1. ندوة حزب الوفد لمناقشة مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة

أقيمت الندوة بمقر حزب الوفد يوم 22 نوفمبر 2007

في إطار الحوار الوطني حول مشروع إدارة أصول الدولة. نظم حزب الوفد ندوة هامة شارك فيها نخبة رائعة من ممثلي الأحزاب والمفكرون والخبراء وأساتذة الجامعات المتخصصون في القانون والإدارة والاقتصاد والإعلاميون ليحاوروا جميعا أ. عبد الحميد ابراهيم مستشار وزير الاستثمار ود. محمد عمران أستاذ الاقتصاد وقد شاركا في وضع مواد المشروع الجديد وتقديم دراسته.. وكان المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء قد صرح: إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلا منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات.

جاءت الندوة التي أدارها منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد كمحاولة لفهم أسباب طرح المشروع في هذا التوقيت وبهذا الأسلوب، ولبحث السلبيات والايجابيات التي تترتب عليه.

في البداية تحدث مستشار الوزير: لقد طرح الحزب ورقة حول " إدارة الأصول المملوكة للدولة: الكفاءة الاقتصادية وتوسيع المشاركة الشعبية " لفتح باب النقاش حول السياسات والتوجهات الجديدة الخاصة باستكمال وتطوير برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، حيث تلخص الورقة محاور البرنامج الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على تحسن مؤشرات أداء الشركات المملوكة للدولة، مع تطوير حوكمة هذه الشركات من خلال ضمان الكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة والشفافية، مع الحفاظ على حقوق العاملين بها، والخضوع لقواعد المحاسبة على الأداء.
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة والانتفاع بعوائدها
- ضمان حقوق الأجيال القادمة بوضع خطة تضمن لهم نصيباً من ثمار عوائد البرنامج.

وجاء طرح الحزب للموضوع على ضوء كلمة السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر العام التاسع للحزب في نوفمبر 2007 والتي جاء فيها " .. وتدعيماً لبرنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة فإنني أطالب الحزب وحكومته بمواصلة إشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بعوائد هذا البرنامج بأسلوب يعزز

إحساس المواطنين بثروتهم في الأصول المملوكة للدولة، يتيح لهم المشاركة فيها لصالحهم وصالح أسرهم، ويضع في اعتباره صالح الأجيال القادمة".

وكان السيد الرئيس قد جدد دعوته في المؤتمر السنوي الخامس للحزب حيث جاء في كلمة سيادته ". . إنني أعاود مطالبة الحزب والحكومة بالإسراع في طرح أسلوب جديد وفعال لإشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بعوائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وعلينا أن نبلور أسلوباً عملياً وغير تقليدي، يتيح لهم المشاركة في ملكيتها ويضع في اعتباره مصالح أجيال مصر القادمة".

وكانت الحكومة قد أشرفت على مدار الثلاث سنوات الماضية على عملية متكاملة لتقييم أداء برنامج الخصخصة، كأحد مكونات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة. وقد شملت فترة التقييم التي قامت بها مجموعة من الخبراء المختصين كافة مراحل البرنامج منذ صدور قانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وانتهى التقييم إلى أهمية مراجعة أساليب طرح الشركات لمشاركة القطاع الخاص والاستفادة من التطورات الإيجابية لشركات قطاع الأعمال العام من حيث زيادة الربحية وانخفاض المديونية وتطوير الإدارة بها، فضلاً عن تطور مناخ الاستثمار وتحسن أداء المؤسسات المعنية بأنشطة القطاع المالي، واستكمال المنظومة التشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر.

هذا وقد نجح برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي يشتمل على 155 شركة تتبع شركات قطاع الأعمال العام منذ عام 2004، في تحقيق ما يلي:

1) خفض المديونية المتعثرة، وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار، من 31.5 مليار جنيه في 2004/6/30 إلى أقل من 10 مليار جنيه في 2007/6/30.
2) ضخ استثمارات بطريقة مباشرة في شركات هذا القطاع تجاوزت 8.5 مليار جنيه منذ يوليو 2004 حتى يونيو 2005، وإجراء عمليات للتطوير والدمج والاستحواذ طورت من أداء الشركات.
3) تغيير إدارات الشركات القابضة والتابعة بنسبة تجاوزت 80% من الإدارات خلال السنوات الأربع الماضية.

ونتيجة لما سبق، شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي لهذه الشركات، والذي تمثل في التحول من صافي خسائر بلغ 1.3 مليار جنيه في السنة المالية 2004/2003 إلى صافي أرباح وفقاً للقوائم المالية الخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات تقدر بحوالي 5.5 مليار جنيه في العام المالي 2008/2007 .

ومن خلال سياساته التي عرضت على مؤتمرات الحزب المختلفة، ساند الحزب حكومته في الاستمرار في البناء على ما تحقق، وفي تبني العديد من الإجراءات التي كان لها دور كبير في نجاح تطبيق هذا البرنامج. وقد جاء المؤتمر السنوي الخامس للحزب ليؤكد على ضرورة استكمال وتطوير البرنامج، وتبني أساليب جديدة لطرح الأصول بما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في عوائد البرنامج.

ومن هذا المنطلق، يُطرح اليوم برنامج متكامل تتلخص فكرته الرئيسية في نقل ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام والمملوكة للدولة إلى المواطن المصري من خلال توزيع محفظة أسهم تحصل عليها المواطن المصري مجاناً، وبأيسر الطرق وأكثرها ضماناً لتحقيق العدالة في التوزيع. وتكفل ملكية المواطن للمحفظة مطلق الحرية في التصرف فيها إما بالاحتفاظ بها والاستفادة من عائدها، أو استثمارها في صناديق الاستثمار، أو بيعها، أو التبرع بها .

عناصر ومكونات البرنامج:

سيتم إجراء توزيع مجاني لأسهم الشركات التي يتم تحديدها على جموع الشعب بأسلوب عادل وذلك طبقاً لما يلي:

أولاً: تحديد الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج وتصنيفها لتحديد الحصة التي ترغب الدولة الاحتفاظ بها .

واستبعاد الشركات المغلقة مع استمرار الدولة في تنفيذ برامج إعادة هيكلة تلك الشركات وتأهيلها للتحول إلى شركات قادرة على المنافسة. وتصنف الشركات إلى أربعة فئات طبقاً لنسبة الملكية التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بها .

- الفئة (أ): وهي الفئة التي تضم شركات تحتفظ الدولة بنسبة حاكمة 67% من رؤوس أموالها . وتضم الشركات التي تعمل في قطاعات ترغب الدولة بالاحتفاظ بحصص مؤثرة وحاكمة فيها، وذلك نظراً لطبيعتها وهيكل الأسواق التي تعمل فيها، ومن هذه الفئة شركات الدواء والحديد والصلب والألمونيوم والكوك والسكر والنحاس والأسمدة والأسمنت.

- الفئة (ب): وهي الفئة التي تضم الشركات التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بنسبة أغلبية لا تقل عن 51% من رأسمالها، مثل شركات النقل والسياحة وبعض الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية.
- الفئة (ج): وهي فئة الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج والتي ستحتفظ الدولة بنسبة لا تقل عن 30% من رؤوس أموالها، مثل بعض شركات توزيع السلع والصناعات التحويلية والخدمات.
- الفئة (د): وهي شركات مستبعدة تماماً من البرنامج، إما لوصولها للحد الأقصى لمشاركة القطاع الخاص، أو لنعثرها. وبالتالي لن تدخل أي شركة من شركات الغزل والنسيج في هذا البرنامج، حيث ستبقى تحت إدارة وملكية الشركة القابضة المعنية لتطويرها وإصلاحها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الجاري تطويرها.

ثانياً: نقل ملكية الحصص التي سيتم توزيعها من رؤوس أموال شركات البرنامج إلى شركة قابضة جديدة مملوكة للدولة هدفها نقل ملكية هذه الحصص إلى جموع الشعب، مع استمرار تبعية الشركات لشركاتها القابضة الحالية، وتتكون الشركة القابضة الجديدة من أعضاء من أفضل الكفاءات المصرية.

ثالثاً: تحويل نسبة من أسهم الشركات المدرجة بالبرنامج إلى الصندوق المصري للأجيال القادمة، وهو صندوق مملوك للدولة، ذو شخصية اعتبارية منفصلة يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتستثمر موارده وعائداته في مشروعات تنموية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية للأجيال القادمة من أبناء مصر.

رابعاً: إنشاء الجهاز المصري لإدارة الأصول، وهو جهاز جديد يكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وتنتقل إليه ملكية الشركات القابضة المنشأة وفقاً لأحكام القانون 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام إليه، وتختص بتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ومتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها.

وأكد مستشار الوزير أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من ٣ أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004

في بداية الحوار أشار منير فخري عبد النور سكرتير عام حزب الوفد للأمور التالية:

- لابد من التعرف على وضع الشركات المشار إليها في المشروع من حيث أرباحها وخسائرها ومديونياتها..

- المشروع كما تم تقديمه لا تحقق أي إيرادات للخزانة العامة..
- المشروع غير جاذب للاستثمارات الجديدة..
- المشروع لا تحقق أي مشاركة شعبية حقيقية..
- المشروع لا يلقى أي قبول شعبي..
- لقد سبق واخترنا سياسة العمل التدريجي المتأني في الإصلاح، فماذا حدث لهز هذا النظام وتقويضه رغم ما أعلن عن تحقيق إصلاحات نسبية لشركات قطاع الأعمال العام؟!
- الخصخصة بمعناها الإيجابي من المفروض أن تحقق زيادة في كفاءة المؤسسات لكن لابد من مراعاة حدود الأمن القومي..
- ينبغي وضع حدود لحرية التداول لهذه الصكوك وتمديد المدة من خلال صناديق استثمار..

ثم أشار د. علي السلمي وزير التنمية الإدارية الأسبق والذي أدار الحوار حول البدائل المقترحة للمشروع إلى المحاور التالية:

- رغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة" حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.
- وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية
- وتتراكم الأسئلة:
  - هل يهدف هذا المشروع إلى تخليص الحكومة من مسئولية إدارة تلك الأصول؟
  - أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في

حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه تخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عُرض عليه؟

- هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن تحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات..
- وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحكومة، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع لهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

وقدم د. السلمي بديل مقترح لترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة ترى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأساسات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل لإدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة

على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الراكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكُهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تُخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تُضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

وأشار د. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع للأمور التالية:

- الحاضرون للندوة وهم صفوة العصر ونخبة من المفكرين والخبراء المميزين لديهم كل هذا الكم من الأسئلة فماذا عن البسطاء وعموم المواطنين؟
- المشروع يطرح علامة استفهام رئيسية "لماذا؟" .. أي فعل لابد أن يكون له هدف، وأنا لا أعرف للمشروع هدفاً مقنعاً ..
- البسطاء سيبيعون وفورا الصكوك ولكم من المشتري ؟
- هل حقا الحكومة تود سماع الرأي الآخر أم مجرد النعط بعط الجلوس في حلقات النقاش؟
- ألا ترى الحكومة أن العالم يمر بشكل عام ومصر بشكل خاص بأزمة مالية طاحنة، فمن أين نأتي بموارد للصرف على المشروع؟

أما د. عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق فقد طرح علامات الاستفهام التالية:

- المشروع يطرح صكوكا لكل المواطنين، ولكن من هم هؤلاء؟ لماذا الكل؟ ولماذا لا يكون للمستحقين فقط؟
- لم يقولوا لنا ما هي القيمة الفعلية لهذه الصكوك؟
- الطبقات التي ستحمل هذا الصك أغلبها من البسطاء غير العالمين بعلوم الاقتصاد والإدارة وأسواق المال والبورصة..
- ماذا عن باقي أصول الدولة؟!

وقد أكد د. سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق على أن المشروع هو وجه آخر للخصخصة. وذكر أنه قد حاور سائق التاكسي الذي أقله لموقع الندوة وسأله عما هو فاعل بصك الحكومة عند استلامه فلم يجد الرجل عالما بالموضوع وعندما شرح له المشروع قال " حد الله بينا وبين فلوس الحكومة يابيه أنا في حالي ماليش دعوة بالحكومة وفلوسها "..

وسأل د. أبو علي هل تحقق المشروع الانتماء من قبل المواطن والأمان للأجيال القادمة؟ وكيف؟ وأكد أن الانتماء يتحقق بزيادة الدخل وحل مشكلة البطالة والتعليم الجيد والعلاج والاستشفاء في مؤسسات طبية..

وأكد الخبير الدستوري الدكتور إبراهيم درويش على أن هناك 13 مادة في الدستور، تنص على تنظيم الدولة إلا أنه لم يتم احترام تلك المواد، بينما رأى القيادي الوفد سامح مكرم عيد أن هناك ظروفاً معينة أدت للتشكك في منح شركات القطاع العام لمواطنيها، مشيرا إلى أن 70% من الناس باعوا ما حصلوا عليه من صكوك مباشرة وهو ما فتح المجال واسعا للفساد، محذرا من أن النسبة ستزيد على ذلك كثيرا في مصر.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد أن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع ينم بليل، ولا يعلمه إلا شخصان مثلا»، معتبرا أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما تحدث هو «تبديد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

وقد طرح محمود أباظة رئيس حزب الوفد المستضيف لفعاليات الندوة تلك الأسئلة:

- لماذا تحديد عمر 21 سنة خصوصا أن هذه الصكوك ستوزع على القادر والغير قادر؟
- ماذا عن المؤسسات والهيئات المزمع إنشاؤها والجدوى الاقتصادية وظروف البلد حاليا؟
- المخصصة لها أهداف.. كيف ستدخل موارد من هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمارات؟
- هناك حكمة يعرفها رجال الأعمال أن المشروع الذي لا يفهمه الأطفال يفشل، فماذا عن مشروع لا يفهمه الخبراء ورجال العلم والتخطيط والتجارة؟!

وقال جورج إسحق، القيادي بحركة كفاية أن الحزب الوطني «أستاذ تجييش الناس ضده»، متسائلا عن السبب في أن تظل الدولة تناقش البرنامج لـ٣ سنوات، وكأنه من الأسرار دون أن يعرف به أحد.

وقد أكد د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على المحاور التالية:

- لابد من مناقشة مثل تلك المشاريع من منطلقات غير حزبية..
- لابد من إدارة الأصول المملوكة للدولة على نحو جيد من الكفاءة..
- محاولة تحقيق مشاركة شعبية حقيقية..

- ما هو موقف الحكومة من القطاع العام؟ هل هي ترى أن القطاع العام يمكن أن يلعب دوراً في التنمية مثل ما تحدث في الهند على سبيل المثال؟
- وإذا كانت الحكومة تنوي الخصخصة فهل سيحقق ذلك المشروع أهداف الخصخصة المرجوة؟
- لو أن الحكومة أشركت الخبراء منذ كان المشروع مجرد فكرة لما كانت كل تلك الأسئلة..
- لضمان نجاح أي برامج جديدة لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية لشعوب الدول التي سيطبق فيها تلك البرامج..

شارك في الندوة عدد كبير من رؤساء الأحزاب وخبراء الاقتصاد والقانون والشخصيات العامة وأعضاء الهيئة العليا للوفد، وقد أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ من طبيعة البرنامج وتوقيت عرضه وأهدافه وسلبياته الواضحة.

وجاء في تغطية صحيفتي الوفد صحيفة الحزب والمصري اليوم.. أن محمود أباظة رئيس حزب الوفد قد أبدى دهشته من تحديد الحكومة للمستفيدين من برنامج إدارة الأصول وقصرهم علي من تزيد أعمارهم علي 21 عاما، وتساءل أباظة عن أسباب اقتصار الفكرة علي من تجاوز 21 عاما إذا كانت فكرة العمومية والشمول أساسية في المشروع. وقال انه من المعروف ان النصرفات النافعة نفعا محضا تجوز للقصر. واضاف ان فكرة اقتصار المنفعة علي فئة قد تكون محلا للطعن الدستوري. وأوضح ان الاقتصاد في مصر يدار بفكر غير واضح المعالم، وان غموضا شديدا يحيط بأهداف عملية الخصخصة، وبالذات خلال المرحلة القادمة. وأعلن أباظة ان المشروع الذي تقدمه الحكومة حاليا يستعصي علي الفهم، وتساءل عن مصير الاستثمارات الجديدة خلال المرحلة المقبلة وكيفية جذبها في ظل البرنامج الجديد لإدارة الأصول المملوكة للدولة. وانتقد رفعت السعيد رئيس حزب التجمع المشروع مؤكدا أن الحكومة بهذا المشروع تقدم ورقة للمواطن تقول له فيها ان هذا هو نصيبك في مصر. وقال إن الحكومة تريد أن تلقي عبء إدارة الأصول علي المواطن ليتحمل نتائج الخصخصة، لان الحكومة لا توزع الحنان علي المواطنين.. وحذر السعيد من تكرار التجربة الفاشلة التي حدثت في روسيا عندما باعت أصول الدولة وتحول الأمر لاحتكار مخيف. وقال الدكتور إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، ان الدستور نص في المادة رقم 13 علي مسئولية الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارته. ووصفت الدكتورة هناء خير الدين الخبيرة الاقتصادية المعروفة المشروع بأنه رشوة وتسكين للمصريين، وأشارت الي فشل نفس التجربة في الاتحاد السوفيتي

السابق ورومانيا وبولندا، وانتهي الأمر بأن صكوك الملكية استقرت في خزائن عصابات المافيا . . ولكنها في مصر ستستقر في خزائن مافيا الاحتكارات . . واعتبر د. عبد الحميد إبراهيم، رئيس هيئة سوق المال السابق وأحد القائمين على إعداد البرنامج، للأصول المملوكة للدولة، أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من 3 أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004، ونجح في التحول بشركات قطاع الأعمال من شركات خاسرة ومديونة إلى رابحة، كما نجح في تقليل مديونياتها، مشيرا إلى أن مديونية شركات القطاع العام كانت تقدر بـ31.5 مليار جنيه عام 2003، ثم انخفضت إلى 9.5 مليار حاليًا، كما حققت الشركات أرباحًا تقدر بـ 5.5 مليار، بعد أن تكبدت 1.3 مليار خسائر عام 2003 . وأوضح إبراهيم أن البرنامج يشمل تقسيم الشركات العامة الـ«153»، إلى 3 مجموعات الأولى لن يتم توزيع قيمتها على المواطنين، وتشمل الشركات الخاسرة لأنه من غير المنصور نقل الملكية إلى المواطنين وهي شركات خاسرة، كما تشمل الشركات التي تصرفت الدولة بالفعل في النسب التي تريد التصرف فيها، مضيفا أن تلك المجموعة تشمل بالأساس شركات الغزل والنسيج. وقال إبراهيم إن المجموعة الثانية تشمل الشركات التي تحتفظ قطاع الأعمال بأغلبية حاكمة فيها 67% أو بسيطة 51%، مضيفا أن تلك الشركات تشمل تلك التي تتسم أنشطتها بالحساسية مما يتطلب أن يكون للدولة دور في إدارتها، مثل شركة السكر التي تسيطر على سوق السكر المنتج من القصب والبنجر، وهي المشترى الرئيسي لقصب السكر، مما يتطلب استمرار سيطرة الدولة عليها . وأضاف إبراهيم أن المجموعة الثانية تحقق أحد المبادئ الرئيسية لبرنامج الملكية الشاملة، الذي ينص على، ألا ينتقل احتكار الدولة إلى القطاع الخاص، مشيرا إلى أن شركات الأدوية ستندرج تحت هذا البند.

وقال إبراهيم إن المجموعة الثالثة تشمل الشركات التي سيتم منح أغلبية أسهمها إلى المواطنين بحيث تحتفظ الدولة بما لا يزيد على 30% من قيمتها، مشيرا إلى أنه لا تجب المبالغة في حجم برنامج الملكية الشاملة لأن الشركات التي يشملها المشروع تنتج قيمة لا تزيد على 60 مليار جنيها من أصل تريليون جنيه تشكل كامل الناتج القومي المصري، ونسبتها 6% فقط من الناتج ، وأكد أنه سيتم تكوين محفظة للشركات التي سيتم التصرف فيها، تحتوي أسهما لكل تلك الشركات، مضيفا أن تلك المحفظة ستشمل 86 شركة، بحيث تحصل كل المواطنين الذين تخطوا الـ 21عاما على محفظة متماثلة تشمل أصولا من جميع الشركات الخاضعة

للبرنامج. وأضاف أنه سيجرى تشكيل 3 شركات قابضة لتنفيذ برنامج إدارة الأصول، وأولها شركة قابضة مؤقتة تنتهي مهمتها بتوزيع المحافظ الاستثمارية على المواطنين.

أما الشركة الثانية فتسمى «صندوق الأجيال القادمة»، وسيجرى استقطاع جزء من الشركات التي سيتم توزيعها لصالحها، كما تحصل على الصكوك التي سيتم التبرع بها، فضلا عن الصكوك التي يمر عليها عام دون أن يتسلمها صاحبها .

أما الشركة الثالثة، وفقا لإبراهيم، فهي «الجهاز المصري لإدارة الأصول»، وهو الجهاز الذي يشرف على إدارة جميع الشركات سواء التي لم تدخل في البرنامج أو التي دخلته بالأغلبية أو حتى تخصص الأقلية

وقال إبراهيم إن الصكوك سيجرى توزيعها ولن تسجل في البورصة ولن يتم تسجيلها إلا بعد توزيعها بسنة، ولن يتم التعامل عليها إلا بين المصريين في الفترة التي تسبق تسجيلها في البورصة مضيفا أن هناك قواعد تحكم تداولها، ومن بينها أنه يجب على كل من تحصل على 5% أن تخطر الهيئة العامة لأسواق المال، وألا تحصل أي مستثمر على ما يزيد على 10% إلا بموافقة الهيئة.

أما الكاتب الصحفي صلاح منتصر، فاعتبر أن المناقشات تشير إلى أن هناك أزمة ثقة واضحة في كل ما تطرحه الحكومة.

وانتقد الدكتور على السلمي نغمة التعالي السائدة في الخطاب الحكومي، مضيفا أن الحكومة تفخر بتمكنها من تحويل الشركات العامة من خاسرة إلى رابحة، على الرغم من أن سبب مديونية هذه الشركات هو الإدارة الحكومية السيئة، معتبرا أنه في ظل حالة العوز التي يعانيها غالبية المصريين، فإنهم سيقومون ببيع الصكوك فور تسلمهم إياها .

2. الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل

ورقة للمناقشة

أ.د. علي السلمي

تمهيد

إن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن ينتهج بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم، وكذلك لابد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية في شركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان "مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغول قلة من رجال الأعمال تحتكر ون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى "الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في السينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!].

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لابد وأن تبدأ ببناء استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي، بما

يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

1. ملاحظات على مشروع تمليك المواطنين حصة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيطت هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في **30** ديسمبر **2007**، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في **2005** لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققته من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح **45** شركة قطاع أعمال عام و**41** شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح **20%** من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المنبثقة من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، وينمر الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم – إن لم يكونوا جميعاً – مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غمر علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه تخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن تحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأخس الأسعار، وتكون

الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ومراقبة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في

الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسية إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال 153 التي قيل إنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تنقص المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون – وأنا منهم ومعهم – عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال 41 مليون ستبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فإن نصيب كل مواطن سيحصل

على صك ضمن هذا المشروع لن ينجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها ! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه – وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية – فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للنجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات ال 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيد ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيسي؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلا لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمناها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

البديل: ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاثات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها . وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.

3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
9. وينبغي اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقا لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة[1]

نرى أن برنامج الخصخصة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك

[1] المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة – منذ بدايته وحتى الآن – الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصخصة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

1. يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم "برنامج إدارة الأصول" والواقع يؤكد أنه برنامج بيع الأصول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسيلة الوحيدة للخصخصة فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمستثمر رئيسي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شكل أسهم. وقد يكون البيع مناحا للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسبة للأجانب. وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أدائها، كما تتضمن إدارة الأصول تعديل مجال نشاطها. ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع. لذا ينبغي إعادة صياغة وتوضيح أهداف البرنامج بعدم قصرها على عمليات البيع والتخلص من الشركات المملوكة للدولة، بل يجب دراسة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.
2. عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتحديد شركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الاستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص "تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات استراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007. هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البترو كيماويات والأسمدة. وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع كما جاء في نفس الموقع ما يلي "ينميز

برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها".

3. ومن سلبيات البرنامج الحالي مسألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.
4. وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشركات بأي سعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناجمة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.
5. عدم وجود معايير متفق عليها وشفافة لتقييم الشركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو سياسة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشركات يثار ألها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
6. كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف نفس الجهة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشتر رئيسي، وهذا يتيح فرصاً لتضارب المصالح حيث قد تعمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسريب معلومات عن القيمة المقدرة للشركة إلى بعض المشترين ومن ثم يتقدمون بعروضهم وهم على معرفة مسبقة بالسعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصة غير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصلات بجهة التقييم والترويج.

7. كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.
8. عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.
9. تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.
10. إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي منفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومستقلة وإنما لابد وأن تجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك،

والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.

2. ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.

3. التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.

4. التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسة دولية مفتوحة حيث يمكن الحصول على أفضل العروض. وتجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا تجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب تجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث تحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

5. عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا تجوز خصخصتها لأهميتها الاستراتيجية وضرورة بقائها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي والآليات الرقابية لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.

6. تجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما تجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها .
7. حصر بيع الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الاستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال – أو الأصول العامة بشكل عام – إلى المصريين.
8. التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.
9. الحرص على توافر المشروعية لبرنامج الخصخصة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفة وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمساواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بتقييم عادل وأن الثمن المعروض مناسب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.
10. التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسهم في تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد ديون قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها . وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز استخدام الحصيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام

يرتكز برنامج مع قضية قطاع الأعمال العام على المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.
3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.
4. أن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها تجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي تجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.
6. أن شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني، والتغيرات التي لحقت هياكله وآلياته في الاتجاه نحو إعمال اقتصاد السوق وآلياته، نرى إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الاستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة بمسمى "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، وينبعها جميع الشركات التي يقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.
6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع

شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% تخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.

8. تشرف "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:

8.1. إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الاستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.

8.2. تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

8.3. حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.

8.4. تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.

8.5. حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها.

8.6. مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكونات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.

8.7. تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.

8.8. تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها .

8.9. تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط الشافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها، واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.

10. تجري "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، وتنم محاسبة الإدارة لها على أساس النتائج المتحققة.

محاور استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن ما يطرحه الحزب الحاكم الآن في شكل مشروع لتملكي فئة من المواطنين حصصاً مجانية في بعض الأصول المملوكة للدولة [عدد من شركات قطاع الأعمال العام] إنما يمثل بادرة خطيرة يمكن أن تنتهي إلى آثار سلبية عميقة إن لم يدرس في إطار نظرة كلية واستراتيجية اقتصادية شاملة.

إن إحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء استراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

1. الغايات والأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.

2. قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.
3. خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.
4. خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.
6. أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
7. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.
8. تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.
9. تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجدر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

أهمية إحياء دور التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي

إن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً لاستراتيجية وطنية شاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. وفي هذا الصدد نرى ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الاستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ونرى ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وتنشيطه في تحديد التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني وخاصة المحاور التالية:

1. تحديد مجالات وتوجهات التنمية الاقتصادية الشاملة ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.
2. تحديد المستوى المطلوب من الخدمات الأساسية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
3. وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالح المواطنين.
4. وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما يخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، تنمية تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.
5. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم المختلفة وعلى سبيل الخصوص دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والإفريقية.
6. تحديد أسس ومعايير توجيه الأداء الاقتصادي وكفالة أفضل الظروف لتحسين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشكلات.
7. تحديد الإطار المؤسسي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي.
8. رصد ومتابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصادي المستهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية اللازمة للوصل إليه.
9. ضمان الاستمرار الاقتصادي والقضاء على مصادر تبديد وإهدار الموارد الوطنية.
10. دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.
11. دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة الوطنية المتمثلة في نهر النيل، والبحيرات، والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.

12. دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.
13. إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي توضح مدى التغيير الديمقراطي الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى الأهداف المحددة في الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحققه الدول الأخرى المماثلة لنا في أوضاعها وظروفها.